أطر معالجة مواد الرأي في الصحف العربية لقضايا المياه
دراسة تحليلية في ضوء نظرية الصراع

زهير ضيف•، حسام محمد إلهامي••

الملخص

يحاول البحث الراهن تحليل أطر معالجة عينة من مقالات الصحف العربية لقضايا المياه في ضوء نظرية الصراع؛ للكشف عن مدى ميل المعالجة إلى تبني الأطر المعبرة عن تصعيد الصراع، أو بالمقابل، تبني الأطر المعبرة عن تهدئة الصراع، أو ما أطلق عليه في البحث الأطر المعبرة عن "الآليات التكيفية – التوافقية". وقد عرَّف البحث أطر "الآليات التكيفية – التوافقية"، بأنَّها الأطر التي تركز على إمكانيات التصدي ذاتيًا لحل مشكلات المياه، أو تحسين طرق إدارتها، أو التركيز على ضرورة تبني الأساليب التوافقية والتعاونية مع الطرف المناوئة في الصراع على المياه. وقد اعتمد البحث في جمع البيانات على تطبيق أسلوب تحليل المضمون الكمي لأطر معالجة قضايا المياه بالمقالات المنشورة خلال الفترة من ١ يناير إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢١ في خمس صحف عربية، هي: الأهرام، الرياض، الغد، الشرق الاوسط، الزمان، النهار. وكشف تحليل الأطر أنَّ أكثر الأطر بروزًا في العينة هو إطار الصراع، كما تبين أن ما يقرب من ٦٠% من عينة المقالات تضمنت طرح آلية ما من آليات الصراع على الموارد المائية، سواء عبر الإشارة للآليات الصراعية فقط أو الإشارة إلى الآليتين الصراعية و"التكيفية – التوافقية" مجتمعتين. وتشير النتائج أيضًا إلى وجود تخوفات بشأن قضية المياه لدى القائمين بالاتصال يحاولون التعبير عنها ونقلها للرأي العام وصانع القرار؛ وبالتالي فإن المنظور المسيطر على إدراك كتاب المقالات بشأن قضايا المياه في البلدان العربية هو تبني منظور الأزمة الذي ينذر بحدوث صراع على المياه. وخلص البحث إلى اقتراح نموذج نظري للتفسير يساعد في فهم وتوقع الكيفية التي يتم من خلالها تقديم الصراعات على موارد المياه في المقالات الصحفية، كما يساعد في توقع ما إذا كان هذا التقديم سيركز على تصعيد الصراع أو على الدعوة إلى خفض التصعيد.

• أستاذ مشارك، كلية الآداب، الجامعة الأهلية، البحرين.

•• أستاذ مساعد، كلية علوم الاتصال والإعلام، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.

مقدمــة

فرضت قضية المياه نفسها على الواقعين السياسي والاقتصادي وبالتبعية على رسائل الاتصال، والمجال العام، خاصة في مصر والسودان والعراق والأردن وسوريا ولبنان، وباتت هذه القضية تشهد تجاذبات وتفاعلات سياسية وإعلامية تتراوح بين التفاوض والتصعيد والتهديد للموارد المائية الشحيحة أصلًا في البلدان العربية التي يعاني أغلبها فقرًا مائيًا، ووجود منابع مياه الأنهار الخاصة بها في بلدان أخرى؛ مما تطلب إلى جانب إدارة المياه إدارة لعلاقات وتفاعلات سياسية.

وباتت مصطلحات "أزمة المياه" و"حروب المياه" و"الصراع على المياه" تفرض نفسها على الرسائل الاتصالية على نحو جعل تلك المصطلحات مصدر قلق متزايد لدى الرأي العام، وينطوي المعنى الضمني لهذه المصطلحات على افتراض مؤداه أنَّ كمية المياه المتاحة في العالم للاستخدام البشري محدودة. وأن عدد السكان والتوسع الحضري والأنشطة في تزايدٍ مطرد، وأنَّ هناك تهديدات تتعرض لها الموارد المائية؛ وهو ما دفع الطرح العلمي والسياسي والإعلامي إلى التنبؤ بأن العالم يواجه أزمة مياه غير مسبوقة، قد تؤدي بدورها إلى نشوب صراعات أو حروب بين الدول على المياه (Biswas and Tortajada 2019).

ويقوم البحث الحالي على تحليل اتجاهات معالجة المقالات في الصحافة العربية لقضية "المياه"، عبر إجراء تحليل لأطر تلك المعالجة في ضوء "نظرية الصراع" Conflict Theory في العلاقات الدولية. وَطُبِقَ التحليل على عينة من الصحف الصادرة في عددٍ من الدول العربية، فتم تحليل ١٨٣ مقالًا تناولت قضية المياه، ونشرت خلال الفترة من ١ يناير ٢٠١٩، وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١، في ٦ صحف عربية هي: الأهرام (مصر)، والرياض (السعودية)، والزمان (العراق)، والنهار (لبنان)، والغد (الأردن)، بالإضافة إلى صحيفة الشرق الأوسط بوصفها نموذجا ممثلا للصحف الدولية، التي تصدر باللغة العربية من لندن.

ويتبنى البحث "نظرية الصراع" في العلاقات الدولية، إطارا نظريا له؛ بهدف الكشف عن مدى ميل المعالجة الصحفية إلى تبني المعالجات الصراعية والتصعيد أو ميلها للمعالجات التكيفية – التوافقية، ومحاولة الكشف عن طبيعة الآليات الصراعية أو التوافقية التي تقترحها المعالجات خلال طرح قضية المياه، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن سمات المعالجة الصحفية في المقالات لقضية المياه.

الدراسات السابقة

تباينت الدراسات العلمية التي ربطت بين الإعلام والاتصال، وقضايا المياه وأزماتها، ما بين بحوثٍ ركزت على تحليل سمات المعالجة الإعلامية للقضية، وبحوث ركزت على استطلاع آراء واتجاهات الجمهور أو القائمين بالاتصال إزاء هذه المعالجات، وتيار بحثي ثالث حاول رصد دور وسائل التواصل الاجتماعي في معالجة وتناول أزمات المياه.

على صعيد الدراسات التي اهتمت بسمات المعالجة الإعلامية لقضايا المياه، أظهرت البحوث أنَّ هناك قصورًا واضحًا في تغطية قضايا المياه، وسطحية في المعالجة والتناول، وأنَّ قضية المياه لا تمثل أولوية لوسائل الإعلام، وأنه لا توجد سياسات وخطط إعلامية لدى مؤسسات الإعلام تتعلق بتغطية قضايا المياه، وأن ظهور القضية في معالجات الصحف يرتبط بالأزمات والأحداث أكثر مما يرتبط بالأبعاد التنموية، وأنَّ الاهتمام الإعلامي بأزمات المياه يتصاعد كميًا كلما تصاعدت حدة الأزمة (أبو الرجال ٢٠١٦؛ النجار ٢٠١٧؛ منصور ٢٠٢٠).

في المقابل، أظهرت نتائج أخرى محدودية اهتمام مقالات الصحف بتناول قضايا المياه، وتركيزها على رصد ردود الأفعال الحكومية إزاء القضية، وأن المعالجات الواردة بها كانت تتسم بازدواجية المعايير؛ حيث الاهتمام بقضايا المياه في مناطق، وعدم الاهتمام بها في مناطق أخرى. وأن محدودية التغطية الإعلامية لقضايا المياه أدى إلى تحجيم الاهتمام الحكومي والمجتمعي بالقضية، وتقويض الجهود المبذولة في التعامل معها (Lam et al. 2017).

وانتهت دراسة حسن والرفاعي (٢٠٢١) إلى أنَّ المعالجات الإعلامية لأزمات المياه عادة ما تأتي مرتبطة بالمساعي السياسية والدبلوماسية لاحتواء أزمات المياه، وأن أطر المعالجة لقضايا المياه تأتي في سياق تبني الأطر التي تعكس الموقف الرسمي للدولة من القضية.

أشارت الدراسات أيضًا إلى اعتماد الصحف في معالجاتها لقضايا المياه على استخدام القوالب الإخبارية أكثر من غيرها، والاعتماد على مندوبي الصحف بوصفها مصدرًا رئيسًا للمعلومات المتعلقة بتلك القضية (المغربي ٢٠١٣).

وبشأن المعالجة الإعلامية التي تُقدم بشأن المشروعات المائية الكبرى، تبين أن التغطية الإعلامية تشهد في البداية تشكيكًا في جدوى المشروع، والتركيز على البعد الاقتصادي له، والاعتماد على المصادر السياسية في التغطية، ولكن مع توالي النشر حول القضية، تبدأ المعالجة في التطرق للبعد البيئي للمشروع، كما تبين أنَّ الاستراتيجية التي تتبعها وسائل الإعلام إزاء التشكيك وحالة عدم اليقين التي تحيط بالمشروعات المائية الكبرى هي استراتيجية التقليل من عدم اليقين (Fischhendler et al. 2013).

وفي سياق تحليل اتصالات الأزمة بالتطبيق على أزمات المياه، تبين أن التحدي الرئيس الذي يواجه اتصالات الأزمة خلال أزمات المياه هو إنتاج رسائل واضحة ومحددة وذات مصداقية عالية، والأهم أن تكون سهلة الفهم (Covello, Clayton, and Minamyer 2007).

مقابل التيار السابق في بحث المعالجات الإعلامية لقضايا المياه، قامت بحوث أخرى باستطلاع آراء واتجاهات الجمهور أو القائمين بالاتصال إزاء تلك المعالجات. وتوصلت دراسة Driedger (٢٠٠٨) إلى أنَّ وسائل الإعلام المطبوعة والمتلفزة الكندية أدت دورًا في بناءِ أجندة الجمهور إزاء قضية

مياه الشرب، وأنَّ بناء تلك الأجندة أسهم فيه مكونان رئيسان، هما: المصادر التي اعتمدت عليها الوسائل الإعلامية، وطرق المعالجة التحريرية التي اتبعتها خلال تغطية القضية، وتحديدًا ذلك الجزء من المعالجة الذي يقوم بإبراز جانب معين من القضية، ويركز عليه أكثر من غيره، وهى عملية تقوم بها وسائل الاتصال خلال ترتيبها لأولويات الجمهور وبناء الواقع في إطار اتصالات الأزمة.

وبمقارنة الأطر التي تتبناها وسائل الإعلام بشأن قضايا المياه بالأطر التي تبنتها تعليقات الجمهور على ما تنشره تلك الوسائل، تبين عدم وجود علاقة بين الأطر التي تتبناها وسائل الإعلام بشأن القضية والأطر التي تظهر في تعليقات الجمهور على ما نُشر حولها (Goodwin et al. 2017).

وفي دراسة أخرى، قامت أيضًا بمقارنة الأطر الإخبارية بالأطر التي تتبناها عينة من الجمهور لأخبار السيطرة على الفيضانات، تبين أنَّ الأطر الإعلامية التي يتبناها الجمهور حول تلك القضية جاءت متوافقة مع وجهات النظر البيئية العالمية، وأن وسائل الإعلام حاولت التأثير في الأفراد لتبني وجهات نظر تتسق مع السياسات البيئية (Fung, Brossard, and Ng 2011).

وأظهرت دراسة أخرى أنَّ مضمون تعليقات الجمهور على المواقع الإعلامية خلال أزمات المياه كان يركز بالدرجة الأكبر على التعبير عن قلق الجمهور ومخاوفه، ولكن هذا الخوف لم يصل إلى مستوى الذعر، وأنَّ التعليقات في غالبيتها كانت منصبة على ما يجب فعله لإنهاء الأزمة أو حلها، وهو ما يُشكل من وجهة نظر الدراسة محفزًا لمتخذي القرار لحل الأزمة. كذلك ارتفع بالتعليقات مستوى التعبير عن الغضب من المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وانعدام الثقة فيها، وأوصت الدراسة أن يكون لهذه المؤسسات استراتيجية استباقية لإدارة المخاطر المتصلة بالمياه (Ragain 2009).

وفي دراستين تم تطبيقهما على جمهور الإعلام في مصر تبين اهتمام الجمهور بمتابعة قضايا المياه، وأنَّ هناك فروقًا في مستوى هذا الاهتمام؛ حيث يهتم سكان الريف بقضايا المياه، وعلى رأسها قضية سد النهضة أكثر مما يهتم بها سكان المدن (النجار ٢٠١٧)، وأنَّ الجمهور يفضل اتباع النهج التعاوني في التعامل مع قضايا المياه، وأنَّ أفضل الحلول لقضايا المياه تتمثل من وجهة نظر الجمهور في توثيق أواصر التعاون بين الدول (أبو الرجال ٢٠١٦).

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أنَّ الخطاب الصحفي بشأن أزمة المياه في سوريا ولبنان أَثَّرَ في المداولات المتعلقة بحوكمة الموارد المائية بالدولتينِ، فتجسد تأثير هذا الخطاب بلبنان في التركيز على التدخل الإنساني، بينما دفع ذاك الخطاب في الأردن إلى المزيد من التركيز على مشروعات التنمية، وتعزيز البنية التحتية المائية، وتحسين نظم الإدارة العامة للمياه (Hussein et al. 2020).

وعالجت بعض الدراسات دور وسائل التواصل الاجتماعي في معالجة وتناول أزمات المياه، وتبين في هذا الشأن أنَّ منصات التواصل الاجتماعي لا تتيح حيزًا واسعًا لتسليط الضوء على تحديات

وقضايا المياه (منصور ٢٠٢٠)، وأظهرت دراسة أخرى أنَّ المواطنين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترات أزمات المياه الطارئة وفق أربع استراتيجيات، هي: التعبير عن المخاوف، وتناول الأسباب المؤدية إلى تلك الأزمة أو الحالة الطارئة، وتقديم مقترحات لحل الأزمة، وأخيرًا تقييم إجراءات الاستجابة للأزمة أو الحالة الطارئة، أما فيما يتعلق باستخدام الحكومة لوسائل التواصل الاجتماعي خلال الأزمة فكانت أكثر تركيزًا على استراتيجية واحدة، هي استراتيجية الدفع Push strategy، وتجسد ذلك في الاهتمام بطرح وجهات النظر في القرارات الحكومية المتعلقة بالأزمة (Yuan and Gascó 2018).

ويلاحظ من تحليل الدراسات السابقة، أنَّ قدرًا غير قليل منها أشار إلى قصورٍ واضح في المعالجة الإعلامية لقضايا المياه، أو قدم رؤية نقدية لهذه المعالجة (أبو الرجال ٢٠١٦؛ Lam et al. 2017؛ منصور ٢٠٢٠؛ حسن والرفاعي ٢٠٢١). كما كان من الواضح في بعض الدراسات الاهتمام ببحث المعالجة الإعلامية لقضايا المياه في إطار التركيز على بحث اتصالات الأزمة، وسبل إدارة اتصالات أزمات المياه (Driedger 2008; Covello, Clayton, and Minamyer 2007; Yuan and Gascó 2018; Ragain2009).

قضية المياه في الدول العربية

تصل مساحة الوطن العربي إلى ١,٤ مليار هكتار، تشكل ١٠% من مساحة العالم، بحجم موارد مائية تقارب ٢٩٥ مليار متر مكعب سنويًا، يُستغل منها ١٩٣ مليار متر مكعب، أي نحو ٧٥% من الموارد المائية، فيما يذهب ٨٧% منها إلى قطاع الزراعة، في حين يستحوذ القطاع المنزلي والصناعة على النسبة الباقية من الموارد المتاحة. وتتفاوت الدول العربية في نصيبها من مياه الأنهار؛ حيث تحصل دول المشرق العربي على ٤٠,٩% من إجمالي الموارد المائية العربية، مقابل ٢٣% لدول المغرب العربي، و٣١% لدول حوض النيل، و٤,٦% من الجزيرة العربية. و٨٥% من هذه الدول تشاطرها دولٌ أخرى في المياه، وتتسبب السياسة في إفشال التقاسم العادل للمياه، إذا ما تمكنت الدول الأقوى من التحكم في منسوب مياه الأنهار، والمياه الجوفية أيضًا (يوسف ٢٠١١).

وتقع ١٩ دولة عربية تحت خط الفقر المائي، ويعاني أكثر من ٥٠ مليون مواطن عربي في الوقت الحالي من غياب المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى أنَّ ٨٠ مليونا يعانون من تلوث المياه، وغياب الصرف الصحي الملائم، وبلغ نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه عام ١٩٦٠ حوالي ٣٤٣٠م^3، تناقص عام ١٩٩٠ إلى ١٤٣٠م^3، ويصل حاليًا إلى ٨٩٠ مترًا مكعبًا، ويُتوقع أن يصل عام ٢٠٢٥ إلى ٦٦٧م^3، أي أقل من خط الفقر المائي المقدر بنحو ٨٠٠م^3 سنويًا (يوسف ٢٠١١).

وتشير التقارير إلى أن معظم الدول العربية يتجه نحو نقصٍ حادٍ في مواردها المائية؛ مما سيشكل عجزًا في توفير المياه؛ لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها: الزيادة السكانية المطردة التي يقابلها تناقص نصيب الفرد من المياه؛ حيث يشير إحصاء تقديري للسكان في الدول العربية عام ٢٠٣٠ إلى زيادة تقدر

بـثلاثة أمثال مـا كـان عليـه العدد عـام ١٩٩٠، ونضـوب المخزون الجـوفي، وتنـاقص المـوارد السـطحية، وتدهور نوعيتها نتيجة للإسراف المستمر والتلوث (يونسي ٢٠١٧، ١٦٤).

وتتجاوز التحديات المائية الراهنة في المنطقة بكثير حدود القيود القديمة التي فرضتها ندرة المياه، فرغم أنَّ تحديات نُدرة المياه في المنطقة العربية والشرق الأوسط ظلت واضحة جلية على مدى مئات السنوات، فإنَّ هناك تحديات جدية تضيف مخاطرَ وتعقيدات على الإجهاد المائي الذي يعاني منه الوطن العربي؛ من هذه التحديات: تعقيدات الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، وتغير المناخ، وموجات الجفاف والفيضـانات، وجـودة الميـاه، وإدارة الميـاه العـابرة للحـدود، وسـوء إدارة الميـاه فـي الـدول العربيـة (World Bank 2018).

ومن شأن التغير المناخي أن يؤثر على الموارد المائية في البلدان العربية بشكل سلبي، سواء فيما يتعلق بمدى توافر المياه أو جودتها، ورغم أن الدول العربية لم تسهم كثيرًا في خلق مشكلة التغير المناخي، فإنَّها قد تتحمل عواقب وخيمة على مواردها المائية جراء هذا التغير من قبيل: الفيضانات، والجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، وجفاف بعض المجاري المائية، ورداءة المياه، وتأثر المياه الجوفية، وتغير معدلات هطول الأمطار، ومعدلات البخار (El Gayar, Attia, and Younes Hamed 2018).

ومن المتوقع أن تخضع الموارد العالمية من المياه الصالحة للشرب إلى ضغوط غير مسبوقة خلال القرن الحادي والعشرين؛ ذلك أن ارتفاع عدد سكان العالم، والتطور الاقتصادي سوف يؤديان إلى استغلال مُتزايد للموارد المائية المتاحة، وقد تم تسجيل انخفاض في تدفق الأنهار، واختفاء البحيرات والمناطق الرطبة وانخفاض في منسوب المياه الجوفية (Wheater 2019).

ومن المتوقع أن تبقى ظاهرة اختلال الأمن المائي في البلدان العربية قائمة في المدى المنظور، ويمكن لبعض السياسات والتدابير والإجراءات أن توقف زيادة هذا الاختلال وتخفيفه، ومن أمثلة هذه الإجراءات: بناء الثقة بين الدول المتشاركة في المياه، وتعزيز روح التعاون الثنائي والإقليمي بين دول المنابع والمصب للأنهر الدولية، واعتماد الحوار في حلّ المشكلات المائية، والتمويل المشترك للمشروعات القائمة على الأنهار الدولية، والإدارة التعاونية المتكاملة للمياه الدولية المشتركة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني، ونشر التوعية حول أخطار التغيّرات المناخية على المياه (كليب ٢٠١٣).

يزيد من حدة مشكلة المياه أنَّ قُرابة نصف الموارد المائية العربية السطحية المتجددة تأتي من مصادر مائية مشتركة مع دولٍ مجاورةٍ غير عربية، كأنهار الأردن ودجلة والفرات والنيل، كما أن ٤٠ – ٥٠% من الطلب على المياه في الدول العربية يتم توفيره من الموارد المائية المشتركة، في ظل محاولات متكررة من دول المنبع للاستئثار بأكبر كمية ممكنة من هذه المصادر المائية المشتركة معها في أحواض هذه الأنهار، بإنشاء مشروعات مائية من شأنها خفض حصص المياه التي تصل إلى بعض الدول

العربية، مثل مصر والسودان وسوريا والعراق وفلسطين وموريتانيا؛ وبالتالي تهديد الأمن المائي العربي لدول المصب (يونسي ٢٠١٧، ١٦٤).

الإطار النظري

يتبنى البحث الراهن نظرية الصراع Conflict Theory، وهى نظرية تتيح الإجابة عن سؤالٍ محوري في البحث، هو: هل كانت المعالجة الصحفية في مقالات الصحافة العربية تميل نحو التصعيد وخيار الصراع على المياه، أم أنها كانت أكثر ميلًا إلى طرح تبني الآليات التكيفية – التوافقية؟ وكيف قدمت جوانب الصراع على المياه وأطرافه ومسبباته في سياق معالجة مقالات الرأي في الصحف العربية؟

ويشير مفهوم الصراع إلى أنه عملية process متسلسلة تنطلق من نشوء أزمة، قد تتطور إلى شكل من أشكال النزاع الذي قد يكون عسكريًا أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أو أمنية، أو إعلامية، أو غيرها (الجزائري ٢٠٠٨، ٥).

ويعبر الصراع عن موقفٍ له سماته أو شروطه المحددة، فهو بدايةً يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانيًا يفترض إدراك أطراف الموقف لهذا التناقض، ثم هو آخرًا يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف ما في تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر (ضيف وزيدان ٢٠١٦، ١٩٠–١٩١).

من زاوية أخرى، يتم النظر إلى مفهوم الصراع على أنَّه "تنازع للإرادات" ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه وتصوراتهم وأهدافهم وطموحاتهم ومواردهم وإمكاناتهم؛ مما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تؤدي إلى الاختلاف أكثر مما تؤدي إلى التوافق (المصلحي ٢٠٢١، ١٢).

وتؤكد حقائق الواقع والتاريخ أنَّ القدرَ الأكبر من الصراعات ينشأ نتيجة عوامل اقتصادية ترتبط عادة بفكرة الندرة في الموارد، كذلك يكون أحد الأهداف الأساسية لتحليل أي صراع هو الوصول إلى أسبابه وفي القلب منها الأسباب الاقتصادية، كما لا ينطوي الصراع بالضرورة على العنف بل قد يتخذ أشكالًا متعددة من الممارسات التي قد لا تنطوي بالضرورة على استخدام القوة المسلحة من قبيل الصراعات التجارية، والمنافسات الصناعية، والملاحقات القانونية، والإضرابات والاعتصامات (Hirshleifer 2001, 2).

وتركز نظرية الصراع على تحليل العلاقات الصراعية فيما بين الدول، والصراعات داخل الدولة والمجتمع، ومحاولة تفسير لماذا ينخرط الأفراد في العنف والحروب والصراعات، كما تهتم النظرية بتقديم إجابات علمية على أسئلة جوهرية في مجال الصراعات من قبيل: ماذا تعني الصراعات؟ ولماذا وكيف تحدث الحروب والصراعات بين المجتمعات والدول؟ وما العوامل التي تؤدي إلى حدوثها؟ (علاية ٢٠٢٠).

ويمثل الصراع أحد أهم الحقائق الثابتة في حياة الفرد والجماعة؛ فهو في الإطار البيولوجي يتخذ شكل الصراع بين الأجناس والأفراد، وفي الإطار النفسي يتمثل في ما يعانيه الإنسان من صراع داخلي مع ذاته، وفي الجانب الإنثروبولوجي يتجسد في الصراع بين الثقافات، بالإضافة إلى الصراع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والطبقي والوظيفي.. وغير ذلك من أوجه الصراع وأنماطه. أما على المستوى السياسي، فيشير إلى موقف سياسي تنافسي، طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف، بحيث يكون كل منهما أو منهم، مضطرًا لتبنى مواقف لا تتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الآخر أو الأطراف الأخرى (المصلحي ٢٠٢١، ١١).

وأكدت بعض الدراسات وجود علاقة سببية بين مشكلات المياه والصراعات الاجتماعية، وأنَّ الصراعات المائية تنشأ نتيجة أفكار من قبيل "الندرة" scarcity أو "التهديدات" threats. بالإضافة إلى ديناميات أخرى تؤدي دورًا مهمًا في تشكل الصراع على المياه، من بينها: الأطر المرجعية للفاعلين السياسيين، وإدراكهم للموارد المائية والمعاني التي يسبغونها عليها، والأبعاد القانونية لقضية المياه، والأطر الثقافية العالمية السائدة فيما يتعلق بمفاهيم الاستدامة وإدارة المياه، ومدى التوجه نحو "العلمية"، بمعنى مدى توافر علماء غير سياسيين يتمتعون بدورٍ فاعل في إطار القضية، إلى جانب العوامل المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية المرتبطة بالصراعات وقضايا المياه (Stetter et al. 2011).

ولم يعد الصراع على المياه قضية اقتصادية أو تنموية فحسب، بل أصبحت مسألة أمنية استراتيجية، فقضية المياه مازالت محل صراع بين الدول العربية ودول المنابع، صراع يهدد الدول العربية بالوقوع تحت خط الفقر المائي؛ نتيجة لخضوعها لمحاولات الاستحواذ لدول المنابع، وهو ما يتطلب المزيد من التعاون العربي، وتكوين استراتيجية عربية للمياه (WWAP 2001)، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلحات من قبيل "أزمة المياه" و"حروب المياه" و"الصراع على المياه" في وسائل الاتصال، وأصبحت قضية المياه مصدرًا للقلق لدى الرأي العام في البلدان العربية (Biswas and Tortajada 2019).

وغالبًا ما تكون المياه أيضًا ضحيةً للصراع في المنطقة العربية أكثر من كونها مصدرًا رئيسًا له، فوفقًا لبيانات البنك الدولي وُجد أنَّه منذ العام ٢٠١١ كانت هناك ١٨٠ واقعة تعرضت خلالها مرافق البنى التحتية للموارد المائية للاستهداف أثناء الصراعات الدائرة في قطاع غزة وسوريا واليمن وليبيا؛ مما أدى إلى حرمان مئات الآلاف من الناس من الوصول إلى إمدادات المياه (Borgomeo 2021).

وتؤدي ندرة المياه إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فينشأ الصراع على توزيع الموارد القليلة المتاحة من المياه، غير أن الدول والمجتمعات قد تلجأ إلى آليات أو قدرات تكيفية للحد من اندلاع الصراع بشأن المياه من قبيل هذه الآليات: الابتكار التكنولوجي، وتبني آليات السوق، وانتهاج سبل التعاون المشترك، وتدعيم مشاركة المجتمع المدني، وتحسين سبل إدارة المياه (Bernauer et al. 2012).

الإطار المنهجي

طبقًا للنماذج التحليلية لتحليل الصراعات في إطار نظرية الصراع، قد يتحدد ويبدأ الصراع من خلال قرارات ذاتية من قبل الفاعلين في الأزمة، غير أنَّ بعض أطراف الأزمة أو من يشاركون في صنعها قد يرون أو يعتقدون أن الوضع يتجه نحو تصعيد Escalation الأزمة والتوجه نحو حالة الصراع، فيما قد تعتقد أطرافٌ أخرى أنَّ الوضع يتجه بشكل عام نحو التهدئة وتخفيف حدة التصعيد De-escalation. كما قد يعتقد أحد الأطراف أنَّه في مأزقٍ مؤلم وحاد، فيما قد يعتقد الطرف المقابل قدرته على فرض إرادته، وأنَّه قادر على الانتصار من خلال ممارسة القوة، وامتلاكها بصفة مستمرة؛ وبالتالي تفترض نظرية الصراع أنَّ المعتقدات والافتراضات التي يمتلكها كل طرف بشأن الصراع أمر مهم للغاية، سواء على مستوى التوجه نحو الصراع، أو التخطيط له، أو إدارته، أو إجراء تحولات فيه، أو العمل على حله (Brahm 2003).

وفي سياق متصل، بات يُطرح في المجال العام ووسائل الاتصال الكثير من الرسائل التي تشير إلى أزمات المياه في المحيط العربي، والإشارة إلى صراع محتمل على المياه، بات مطروحًا بوصفه خيارا للتعامل مع الأزمة في أكثر من دولة عربية وبصورة أكبر من أي وقت مضى.

وتأسيسًا على الطرح العلمي السابق لنظرية الصراع، تتجلى مشكلة البحث الراهن في عدم وجود جهود علمية قدمت رصدًا لأطر المعالجة الصحفية لقضية المياه في الدول العربية، حاولت رصد اتجاهات هذه المعالجة، ومواقفها المعلنة من فكرة الصراع على المياه، ومدى توجهها نحو الآليات الصراعية أو في المقابل ميلها نحو الآليات التوافقية.

ويتحدد الهدف الرئيس لهذا البحث في: رصد، وتحليل، وتفسير أطر معالجة مواد الرأي في الصحف العربية لقضايا المياه في ضوء نظرية الصراع، ومحاولة كشف مدى ميل المعالجة إلى تبني الأطر المعبرة عن الآليات الصراعية أو تبني الأطر المعبرة عن الآليات التكيفية – التوافقية.

وانطلاقًا من هذا الهدف، يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما الأطر التي قام كتاب المقالات بتوظيفها خلال طرح قضية المياه في الصحافة العربية؟

– ما سمات المعالجة الخاصة بقضايا المياه في مقالات الصحف العربية؟

– ما مدى تبني الآليات الصراعية أو التكيفية – التوافقية خلال معالجة قضية المياه في المقالات؟

وقد اعتمد الباحثان في جمع بيانات الدراسة على تطبيق أسلوب تحليل المضمون الكمي Quantitative content analysis لأطر معالجة الشأن المائي في مقالات الصحف العربية المحددة بالعينة، والمنشورة خلال الفترة من ١ يناير إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢١.

وتأطير الأخبار وغيرها من المواد الإعلامية هو الطريقة التي يصور بها الصحفيون قضية ما من خلال التركيز على قضية أو فكرة مركزية، بحيث يشكل الإطار منظورًا محددًا يطرحه الصحفي حول القضية (Odijk et al. 2013, 333). غَيْرَ أنَّ نظرية الأطر تُقرر أنَّ وسائل الإعلام تقوم بما هو أكثر من مجرد الإبراز لجانب معين من القضية أو التركيز عليه، بل تنطوي عملية تأطير المادة الإعلامية أيضًا على اختيار ما يجب تضمينه، وما يتم استبعاده من المادة الإعلامية؛ مما يجعل وسائل الإعلام تُضفي على الحدث أو القضية معنىً معينًا؛ مما يسهم بدوره في تشكيل تفسيرات الجمهور لهذا الحدث أو تلك القضية (An and Gower 2009, 107).

وفي سياق تحليل التغطيات الإعلامية للأزمات واتصالات الأزمة، يُشكلُ أسلوب تحليل الأطر آلية تحليلية قوية تُسهم في التحديد العلمي للمشكلات القائمة، والحلول المطروحة لها، وطبيعة أو شكل الاستجابة للأزمة كما تظهر في التغطيات والمعالجات الإعلامية.

وقد تم ترميز الفئات التي تتضمن الأفكار والموضوعات والأطر الرئيسة بعد إجراء دراسة استطلاعية Pilot study قامت على تحليل عينة مصغرة من المقالات في الصحف التي تم اختيارها لتمثيل الصحف العربية. وتم بناء فئات التحليل في ضوء نتائج هذا التحليل التمهيدي، كما تم تحديد وحدات التحليل والوصول إلى ترتيب الفئات وتعريفها، على نحو يحقق أهداف الدراسة ويساعد في الإجابة عن تساؤلاتها، وقد جرى الاعتماد على المصادر العلمية في توصيف الفئات وتعريفها (عبد الحميد ٢٠١٥).

والأطر الصراعية Conflict Frames تم تعريفها إجرائيًا بأنها تلك الأطر التي تعكس وجهًا من أوجه الصراع أو الخلاف أو التهديد أو التصعيد أو اختلاف وتنازع الإرادات بين الأطراف الفاعلة في سياق الحديث عن قضية المياه (An and Gower 2009, 108). أما الأطر التكيفية – التوافقية Adaptive- Compatibility Frames فتم تعريفها بأنَّها تلك الأطر التي تشير إلى إمكانيات التصدي ذاتيًا لحل مشكلات المياه، أو تحسين سبل إدارتها، أو تبني الأساليب التوافقية والتعاونية مع الأطراف الأخرى.

أما فيما يتعلق بوحدات التحليل، فقد جرى تقسيم المضمون إلى وحدات، حتى يمكن القيام بدراسة كل مكون من مكونات المضمون، وحساب التكرار الخاص بها، وكانت وحدة التحليل في البحث الراهن هي وحدة "الفكرة"، كونها أفضل الوحدات التي تتيح الوصول إلى أهداف الدراسة (طعيمة ٢٠٠٤، ٢٧٦).

مجتمع وعينة الدراسة

يقوم البحث على تحليل المقالات المنشورة في عينة من الصحف العربية خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١ يناير ٢٠١٩، وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١، على أساس أنها الفترة التي شهدت مؤخرًا الكثير من الأحداث المتعلقة بقضايا المياه في الدول العربية.

ولما كان من الصعوبة بمكان تحليل محتوى جميع مقالات الرأي التي عرضتها الصحف العربية المشار إليها خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، تم تطبيق أسلوب العينة متعددة المراحل Multi Stage Sample كما تستخدم في بحوث تحليل المضمون، والتي تتطلب عددًا من الإجراءات للحصول على العينة النهائية (طعيمة ٢٠٠٤، ٢٥٩)، ووفقًا لذلك تم تحديد عدد من المراحل لسحب العينة على النحو الآتي:

– المرحلة الأولى: تم تحديد الفترة الزمنية المناسبة، وتمثلت في الفترة الممتدة من ١ يناير ٢٠١٩ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١

– المرحلة الثانية: تم اختيار خمس صحف عربية من بين مجتمع الدراسة، فوقع الاختيار على صحف: (الأهرام، الرياض، الغد، الشرق الأوسط، الزمان، النهار). وتم اختيار عينة الصحف نظرًا لما تتميز به من عدد من الخصائص، الخاصية الأولى أنَّ هذه الصحف تحقق نسبة عالية من القارئية، والثانية أنَّها تمثل مجتمعات عربية مختلفة، تشمل مجتمع الخليج ومجتمع إقليم بلاد الشام، ودول حوض النيل، ومجتمع العراق والهلال الخصيب، وهو ما من شأنه أن يضفي على العينة تنوعًا وشمولًا. أما الخاصية الثالثة، فهي تنوع قضايا المياه التي تتناولها، وتنوع السياقات المجتمعية والسياسية التي تنتمي إليها، فضلًا عن تنوع أفكار الكتاب وتوجهاتهم السياسية والفكرية.

– المرحلة الثالثة: اختيار عينة المقالات: وتم اختيار عينة المقالات طبقًا لأسلوب الحصر الشامل؛ حيث تم انتقاء جميع المقالات التي تناولت قضايا المياه بالصحف المشار إليها خلال الفترة التي تغطيها العينة، بشرط أن يكون الموضوع الرئيس للمقال هو تناول قضية المياه تناولًا مباشرًا، وليس ثانويًا أو عارضًا.

وبعد تطبيق المعايير السابقة لاختيار العينة، بلغ مجموع مقالات الرأي التي تم تحليلها ١٨٣ مقالًا، والجدول الآتي يظهر توزيع تلك المقالات على صحف الدراسة.

جدول (١) توزيع عينة المقالات على صحف الدراسة

الصحيفة	الدولة	التكرارات	النسبة المئوية
الأهرام	مصر	٦٢	٣٤
الشرق الأوسط	صحيفة عربية دولية مقرها لندن	٣٧	٢٠
الرياض	السعودية	١٩	١٠
الزمان	العراق	٢١	١١
النهار	لبنان	١٨	١٠
الغد	الأردن	٢٦	١٤
المجموع		١٨٣	١٠٠

إجراءات الصدق والثبات

تعد إجراءات الصدق من الإجراءات الأساسية في تحليل المضمون، وهى تحدد مدى صلاحية أداة التحليل لقياس ما ذهبت لقياسه، فتم تحديد وحدات وفئات التحليل، ووضع التعريفات الإجرائية لكل فئة، وللتأكد من صدق الإجراءات، جرى عرض صحيفة تحليل المضمون على عددٍ من المحكمين المتخصصين في مجال الإعلام والاتصال(*). وبناء على ملاحظات المحكمين تم القيام ببعض التعديلات على فئات التحليل وتعريفاتها، حيث توافق المحكمون على أنَّ أداة التحليل تصلح لقياس ما ذهبت لقياسه، وتراوحت نسب التوافق بالنسبة للفئات ما بين ١٠٠% و٨٦%.

أما فيما يتعلق بقياس الثبات Reliability، فقد قام الباحثان لحساب الثبات بإعادة تحليل ١٠% من إجمالي عينة المقالات، ثم تم استخدام معادلة هولستي Holsti لحساب نسبة الاتفاق بين الباحثين (دليو ٢٠١٤). وبلغت نسبة الاتفاق (٨٧%)، وهي نسبة تَدلُ على درجة عالية من ثبات نتائج التحليل.

نتائج البحث:

جدول (٢) الأفكار الرئيسة المطروحة في إطار المقال

الأفكار الرئيسية	التكرارات	النسبة المئوية
الحديث عن الدول والكيانات المتسببة في أزمة المياه	١٩٩	٢٣,٦٩
التطرق لقضية الأمن المائي العربي	٩٠	١٠,٧١
تناول أسباب مشكلات المياه	٧٧	٩,١٧
التطرق لفكرة الصراع على المياه	٧٦	٩,٠٥
تناول ظاهرة العجز المائي ومخاطر وآثار هذا العجز	٧٤	٨,٨١
وصف مصادر المياه	٥٨	٦,٩
إيراد تقديرات حول استخدامات المياه	٥٧	٦,٧٩
الحديث عن حلول مشكلة المياه في الدول العربية	٥٦	٦,٦٧
الحديث عن التهديدات التي تتعرض لها موارد المياه	٤٩	٥,٨٣
سرد طبيعة المشكلات الناتجة عن نقص المياه	٣٦	٤,٢٩
تأكيد أهمية المياه للدول العربية	٣٠	٣,٥٧
قضايا المياه في الدول العربية والقانون الدولي والمنظمات والقرارات الدولية	١٣	١,٥٥
التعاون المائي بين الدول العربية	١١	١,٣١
ردود أفعال الدول العربية نحو التحديات التي تواجه موارد المياه	١١	١,٣١
قضايا أخرى	٣	٠,٣٦
المجموع	٨٤٠	١٠٠,٠

(*) عُرضت أداة التحليل على السادة المحكمين الآتية أسماؤهم:
- أ.د. عبد الرزاق محمد، أستاذ الصحافة والإعلام، جامعة البترا، الأردن.
- أ.د. همت حسن السقا، أستاذ الإعلام والعلاقات العامة، قسم الإعلام التربوي، كلية التربية النوعية، جامعة الزقازيق، مصر.
- أ.د. محمد فياض أحمد، أستاذ الإذاعة والتلفزيون، كلية الاتصال الجماهيري، جامعة أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة.
- د. كاظم مؤنس، أستاذ الإعلام المشارك، قسم الإعلام والعلاقات العامة، كلية الآداب، الجامعة الاهلية، البحرين.

يُظهر جدول (٢) أنَّ الحديث عن الدول والكيانات المتسببة في أزمة المياه أو التي تهدد الأمن المائي العربي عمومًا هو البعد الأكثر تناولًا في المقالات بنسبة مئوية مرتفعة بلغت ٢٣,٦٩% من إجمالي الأفكار الرئيسة التي تم رصدها.

وهو أمر ملفتٌ؛ إذ إنه من المفترض في قضايا المياه أن يكون الحديث الرئيس منصبًا على مشكلات أو أزمات المياه، أو موارد المياه وسبل إدارتها، أو التحديات التي تواجهها الدولة في هذا الشأن. أما أن تركز المعالجات على الحديث عن كياناتٍ ودولٍ أخرى (غير عربية غالبًا)، فهو يشير إلى وجود مهددات للأمن المائي العربي، أو على أقل تقدير وجود تجاذبات وتفاعلات مع أطراف أخرى بشأن الموارد المائية.

ويمكن تفسير ذلك أيضًا بأن الدول العربية أغلبها من دول الفقر المائي، وأنَّها تُشكل جغرافيًا دول مصب لأنهارٍ تقع منابعها في دولٍ أخرى غَير عربية.

أما الفكرة الرئيسة التي احتلت الترتيب الثاني، فكانت "قضية الأمن المائي العربي"، بنسبة بلغت ١٠,٧١%. وجاءت فكرة "أسباب مشكلات المياه" في الترتيب الثالث بنسبة ٩,٧١%، ثم في الترتيب الرابع التطرق لفكرة "الصراع على المياه" بنسبة ٩,٠٥%، فالفكرة التي تركز على تناول ظاهرة "العجز المائي"، ومخاطر وآثار هذا العجز بنسبة ٨,٨١%.

وطبيعة الأفكار السابقة وترتيبها الكمي يعكس عدة أمور، أبرزها وجود مهددات وأزمات حقيقية تهدد الموارد المائية في الدول العربية، لم تستطع المعالجات الصحفية تجاهلها، كما يعكس انشغال الكتاب بفكرة الأزمة والصراع على المياه مع أطراف أخرى، بل وجد أن نسبة من المقالات أفردت موضوعها لفكرة الصراع على المياه.

ترد بعد ذلك مجموعة من الأفكار أقل حدة في التركيز على بعدي الأزمة والصراع، وأقرب للحديث عن الموارد المائية، وسبل إدارتها، من قبيل هذه الموضوعات: "وصف مصادر المياه"، والحديث عن "حلول مشكلة المياه" و"إيراد تقديرات حول استخدامات المياه"، و"التهديدات التي تتعرض لها موارد المياه"، و"سرد المشكلات الناتجة عن نقص المياه"، و"تأكيد أهمية المياه للدول العربية"، و"قضايا المياه في الدول العربية والقانون الدولي والمنظمات والقرارات الدولية"، و"التعاون المائي بين الدول العربية"، و"ردود أفعال الدول العربية نحو التحديات التي تواجه موارد المياه".

جدول (٣) الدول العربية التي يتناول المقال قضايا المياه بها

الدول العربية	التكرارات	النسبة المئوية
مصر	١٠٣	٢٧,٩٩
السودان	٨٣	٢٢,٥٥
الأردن	٣٥	٩,٥١
العراق	٣٤	٩,٢٤
السعودية	٢٣	٦,٢٥
سوريا	١٨	٤,٨٩
لبنان	١٧	٤,٦٢
ليبيا	١٣	٣,٥٣
فلسطين	٦	١,٦٣
الصومال	٨	٢,١٧
العالم العربي بشكل عام	٧	١,٩٠
الإمارات	٤	١,٠٩
البحرين	٤	١,٠٩
الجزائر	٣	٠,٨٢
المغرب	٣	٠,٨٢
الكويت	٢	٠,٥٤
عمان	٢	٠,٥٤
تونس	١	٠,٢٧
موريتانيا	١	٠,٢٧
جيبوتي	١	٠,٢٧
المجموع	٣٦٨	١٠٠,٠

يظهر جدول (٣) أنَّ أعلى الدول العربية التي تم التركيز على قضايا المياه بها، هي على الترتيب مصر بنسبة ٢٧,٩٩%، فالسودان بنسبة مقاربة وهى ٢٢,٥٥%، ثم الأردن بنسبة ٩,٥١%، فالعراق بواقع ٩,٤١%، ثم السعودية بنسبة ٦، ٢٥%، ثم سوريا ولبنان بنسبة ٤,٨٩% للأولى، ونسبة ٤,٦٢% للثانية.

ويأتي تصدر مصر والسودان لمعدل تناول الدول العربية نظرًا لبروز أزمة سد النهضة الإثيوبي، وتعتمد مصر والسودان في احتياجاتهما المائية على نهر النيل بوصفه موردا رئيسا وحصريا للمياه العذبة في تلبية احتياجاتهما المائية المتزايدة للزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية (El Gayar, Attia, and Younes Hamed 2018)؛ وبالتالي فإن أي مشكلة تعترض مياه النيل في مصر والسودان تعني أزمة حقيقية توصف في الخطاب السياسي للبلدين بأنها تشكل "أزمة وجودية".

ويُعزى ارتفاع تناول مشكلة المياه في الأردن إلى معاناتها أزمة مياه بسبب جفاف الجداول المائية، وانخفاض مستويات المياه في جميع أنحاء البلاد، ومع استمرار ارتفاع سكانها فإنه من المتوقع أن تعاني الأردن من نقص مطلق في إمدادات المياه (Hadadin et al. 2010).

كذلك ترتفع نسبة ورود العراق في المعالجات بسبب ما يواجهه العراق من أزمة حادة في المياه نتيجة انخفاض كمية المياه، وتدهور نوعيتها ووجود مشكلات في إمدادات المياه التي تصل نهري دجلة والفرات؛ حيث يوفران معًا ما يقرب من ٩٨% من احتياجات العراق المائية. (Abd El Mooty, Kansoh, and Abdulhadi 2016).

وتشير تلك النتيجة أيضًا إلى اتجاه المعالجة الصحفية للتركيز على الدول التي تشهد بالفعل أزمات مائية قائمة ومثارة وحقيقية، وهو ما يتفق مع دراسة منصور (٢٠٢٠) التي أكدت أن معالجات الصحف لقضايا المياه عادة ما ترتبط بالأزمات والأحداث أكثر من ارتباطها بالأبعاد التنموية (منصور ٢٠٢٠). كما تتفق مع دراسة أبو الرجال (٢٠١٦) التي أكدت أن الاهتمام الإعلامي بأزمات المياه يتصاعد كميًا كلما تصاعدت حدة الأزمة.

جدول (٤) الإقليم العربي الذي يركز المقال على قضية المياه به

الإقليم	التكرارات	النسبة المئوية
دول حوض النيل وشمال أفريقيا (مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)	٩٦	٥٢,٤٦
بلاد الشام والعراق (الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، العراق)	٥٣	٢٨,٩٦
الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية (يشمل دول الخليج واليمن)	٢٤	١٣,١١
شرق أفريقيا (الصومال، جيبوتي، جزر القمر)	٨	٤,٣٧
مواد لم تتضح فيها الإشارة إلى إقليم جغرافي معين	٢	١,٠٩
المجموع	١٨٣	١٠٠,٠

تكشف نتائج جدول (٤) أنَّ النسبة الأكبر من العينة تتناول قضية المياه في دول حوض النيل وشمال أفريقيا بنسبة ٥٢,٤٦%، وهو أمر طبيعي نظرًا للسياق السياسي والفترة الزمنية التي نشرت فيها مقالات العينة؛ حيث تشهد فترة التحليل تصاعد الحديث حول أزمة مياه النيل بين إثيوبيا ومصر والسودان على خلفية قضية سد النهضة الإثيوبي، وتأثيره على دولتي المصب.

ويأتي بعد ذلك تناول المعالجة الصحفية لقضايا المياه في إقليم بلاد الشام والعراق، بنسبة من المعالجات بلغت ٢٨,٩٦%، وقد أبرز القضية على السطح في هذا الإقليم الجغرافي أيضًا السجال الدائر حول مشكلة المياه في العراق على خلفية السياسات المائية التي تعتمدها تركيا وإيران، التي أدت إلى تراجع ملحوظ في كميات المياه المتدفقة من نهري دجلة والفرات والمئات من فروعهما المتدفقة من تركيا، إلى جانب العشرات من الأنهار الأصغر حجما والقادمة من دولة إيران، ووجود مشكلات في إدارة الموارد المائية في العراق بشكل عام نظرًا للظروف السياسية التي مرت بها.

ويحل في الترتيب الثالث المعالجات التي تناولت قضايا المياه في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية واليمن بنسبة مئوية بلغت ١٣,١١% من المعالجات.

جدول (٥) تحليل سمات معالجة قضية المياه في المقالات

سمات المعالجة	التكرارات	النسبة المئوية
تحليل وتفسير القضية	٩٩	٢٥,٢٦
المطالبة باتخاذ موقف من القضية	٨٧	٢٢,١٩
الدعوة إلى حل القضية	٦٥	١٦,٥٨
إيضاح الموقف الرسمي للدولة	٥١	١٣,٠١
طرح حلول للقضية	٤٨	١٢,٢٤
العرض المجرد أو المعلوماتي للقضية	٣٩	٩,٩٥
سمات أخرى	٣	٠,٧٧
المجموع	**٣٩٢**	١٠٠,٠

ويظهر الجدول (٥) أنَّ الغالب على المعالجات هو معالجة القضية في إطار التركيز على تحليل وتفسير القضية أو تقديم معالجة تحليلية تفسيرية للقضية، بنسبة ٢٥,٢٦%، ويرد في الترتيب الثاني المعالجات التي تركز على المطالبة باتخاذ موقف محدد من القضية بنسبة ٢٢,١٩% من المعالجات، وفي الترتيب الثالث المعالجات المطالبة بحل القضية بنسبة ١٦,٥٨%.

يرد بعد ذلك المعالجات التي تتبنى إيضاح الموقف الرسمي للدولة، فالمعالجات التي تهتم بطرح حلول للقضية، وأخيرًا المعالجات التي تهتم بالعرض المجرد أو المعلوماتي للقضية.

ويُلاحظ من التحليل السابق، أنه في أعقاب المعالجات التحليلية التفسيرية لقضايا المياه، ترد المعالجات المطالبة باتخاذ مواقف محددة من قضايا وأزمات المياه، أو المعالجات التي تركز على الدعوة لإيجاد حلول لقضايا وأزمات المياه، وهو ما يشير إلى ارتباط المعالجات بوجود اعتقاد ببروز أزمات واقعية للمياه تنذر بالخطورة، وتدفع بالمعالجة الصحفية إلى المطالبة باتخاذ إجراءات فعلية وطرح حلول لحل الأزمة.

وتُظهر النتائج أيضًا أنَّ المعالجات التي تهتم بتحليل وتفسير القضية، والحث على اتخاذ مواقف وقرارات وحلول تتفوق بصورة واضحة على المعالجات القائمة على مجرد عرض القضية أو تقديم خلفيات عنها، وهو ما قد يشير إلى محاولة المعالجة تجاوز الدور المعلوماتي المعرفي خلال الأزمات إلى محاولة طرح الحلول.

جدول (٦) أطر معالجة قضية المياه في المقالات

أطر المعالجة	التكرارات	النسبة المئوية
الصراع على المياه	١٣٦	٢٤,٩١
الآثار والتداعيات	٩٧	١٧,٧٧
تجسيد الضرر الواقع على الدول العربية	٨٢	١٥,٠٢
تقديم الحلول	٧٣	١٣,٣٧
أسباب الأزمة	٥٩	١٠,٨١
التوافق والتعاون المشترك	٥٨	١٠,٦٢
التحذير	٣٧	٦,٧٨
أخرى	٤	٠,٧٣
المجموع	٥٤٦	١٠٠,٠

وفق جدول (٦)، فإن أكثر الأطر بروزًا في العينة هو إطار الصراع، بنسبة ٢٤,٩١%، وهو الإطار الذي يركز الكاتب من خلاله على تناول قضية المياه من منظور يشير إلى حدوث، أو إمكانية حدوث، شكل ما من أشكال الصراع على الموارد المائية بين الدول العربية والدول المتشاطئة معها مائيًا؛ وبالتالي، فقد كان ما يقرب من ربع الأطر التي تم رصدها في عينة المقالات يركز على فكرة الصراع على المياه أو تطرحها في سياق تناول القضية بشكل أو بآخر.

أما بقية الأطر، فقد حققت نسبًا أقل في معدلات التناول، تراوحت بين ١٧,٧٧%، و ٦,٧٨%، حيث جاء في الترتيب الثاني إطار الآثار المترتبة على مشكلات المياه، بنسبة ١٧,٧٧%، ثم في الترتيب الثالث أطر الحديث عن الأضرار الواقعة على الدول العربية، بنسبة ١٥,٠٢%.

وتشير النتائج السابقة إلى شعور القائمين بالاتصال في المقالات بوجود أزمة أو مشكلة مائية حقيقية لها آثار وتداعيات بحاجة للتركيز عليها والتحذير منها، كما تشير كذلك إلى وجود تخوفات بشأن قضية المياه لدى القائمين بالاتصال يحاولون التعبير عنها ونقلها للرأي العام وصانع القرار؛ وبالتالي فإن الغالب على الوعي العام لدى كتاب المقالات بشأن الموارد المائية في البلدان العربية هو تبني فكر الأزمة الذي ينذر بحدوث صراع على المياه.

وترد بعد ذلك أطر تعبر عن معالجات أقل حدة في طرح منطق الأزمة والصراع على الموارد المائية، وتجسد ذلك في طرح أطر تقديم حلول لمشكلات المياه، وأطر تحليل الأسباب، وأطر التوافق والتعاون المشترك، وأخيرًا أطر التحذير.

جدول (٧) مدى إشارة المقالات للآليات الصراعية أو التكيفية – التوافقية في التعامل مع قضايا المياه

مدى إشارة المقالات للآليات الصراعية أو التكيفية – التوافقية	التكرارات	النسبة المئوية
مقالات أشارت إلى الآليات التكيفية – التوافقية	٣٦	١٩,٦٧
مقالات أشارت إلى الآليات الصراعية	٣٥	١٩,١٣
مقالات جمعت بين الإشارة إلى الآليات التكيفية – التوافقية والصراعية معًا	٧٢	٣٩,٣٤
مقالات لم تتضح بها إشارة إلى أي من التكيفية – التوافقية أو الصراعية	٤٠	٢١,٨٦
المجموع	١٨٣	١٠٠,٠

طبقًا لجدول (٧)، تصدرت المعالجات التي كانت تتضمن الإشارة إلى الآليات التوافقية والصراعية معًا خلال معالجة قضايا المياه، بنسبة بلغت ٣٩,٣٤%، فيما حلت الآليات التوافقية في ترتيب أعلى من نظيرتها من المقالات التي تتضمن إشارة إلى الآليات الصراعية، وذلك بنسبة طفيفة؛ حيث بلغت نسبة الإشارة إلى الآليات التكيفية – التوافقية ١٩,٦٧%، مقابل نسبة ١٩,١٣% للآليات الصراعية فقط. وخلت نسبة ٢١,٨٦% من المقالات من أي إشارة إلى أي من الآليات التوافقية أو الصراعية.

ويعني ما سبق أن ما يقرب من ٦٠% من عينة المقالات تضمنت، على نحو أو آخر، طرح آلية ما من آليات الصراع على الموارد المائية، سواء على مستوى الآليات الصراعية فقط أو الإشارة إلى الآليتين الصراعية والتكيفية – التوافقية مجتمعتين.

وتشير تلك النتيجة كذلك إلى وجود جوانب من التفكير في احتمالات الصراع على الموارد المائية في عمق المعالجات الصحفية وعمق تفكير القائم بالاتصال على نحو يأتي انعكاسًا، ولا شك، لمعطيات تنذر بوجود بوادر صراع على المياه في البلدان العربية.

جدول (٨) طبيعة الآليات التكيفية – التوافقية والصراعية المطروحة في المقالات

طبيعة الآليات التكيفية – التوافقية	التكرارات	%	طبيعة الآليات الصراعية	التكرارات	%
التفاوض	١٦٧	٣٧,٤٤	استخدام كافة الخيارات في الدفاع عن موارد المياه	١٠٠	٥٠,٥١
نهج الكسب المتبادل	٧٣	١٦,٣٧	الدفاع عن الأمن المائي بالقوة	٨١	٤٠,٩١
تعظيم فرص التعاون	٦٧	١٥,٠٢	وقف التعاون بين الدول	٧	٣,٥٤
احترام حقوق الآخر في التنمية	٤٨	١٠,٧٦	آليات أخرى	١٠	٥,٠٥
التحكيم الدولي	٣٨	٨,٥٢			
الدفاع عن الحقوق المائية وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية	٣١	٦,٩٥			
تصفية الخلافات وتهيئة الأجواء	٢٠	٤,٤٨			
أخرى	٢	٠,٤٥			
المجموع	٤٤٦	١٠٠,٠	المجموع	١٩٨	١٠٠,٠

تبيَّن من التحليل أن التفاوض هو الآلية الأوفر حظًا من حيث نسبة الإشارة إليها، بنسبة مئوية بلغت ٣٧,٤٤%، ثم وبفارق ملحوظ الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج الكسب المتبادل، بنسبة بلغت ١٦,٣٧%، فآلية تعظيم فرص التعاون بنسبة ١٥,٠٢%، فيما وردت آليات أخرى بنسب أقل، جاءت على الترتيب: احترام حقوق الآخر في التنمية، والتحكيم الدولي، والدفاع عن الحقوق المائية وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتصفية الخلافات وتهيئة الأجواء.

أما الآليات الصراعية المطروحة بالمقالات، فقد تصدرتها الإشارة إلى "استخدام الخيارات كافة في الدفاع عن موارد المياه"، بنسبة مئوية بلغت ٥٠,٥١% من إجمالي الآليات المطروحة ضمن الآليات الصراعية، ثم الإشارة إلى الدفاع عن الأمن المائي بالقوة، بنسبة ٤٠,٩١%، وأخيرًا، وبفارقٍ كبير، جاءت آلية وقف التعاون بين الدول بنسبة ٣,٥٤%.

وإذا اعتبرت الإشارة إلى تعبير (استخدام الخيارات كافة في الدفاع عن موارد المياه)، تعبيرا ضمنيا ينطوي على إمكانية استخدام القوة في الصراع على الموارد المائية، يتضح من ذلك أن الإشارة الصريحة والضمنية لاستخدام القوة بلغتا معًا نسبة كبيرة من نسب الآليات التي طرحت لإدارة الصراع على الوارد المائية، وبنسبة إجمالية تزيد عن ٩١% من الآليات الصراعية.

مع ملاحظة أن استخدام القوة في هذا السياق، سياق الصراع على الموارد المائية، يشير إلى القوة العسكرية، أكثر مما يشير إلى أي سبيل آخر لاستخدام القوة في الصراع على المياه، برغم تأكيد عدد قليل من المحللين أن المقصود بـ "القوة" في التعامل مع أزمات المياه لا يعني فقط القوة العسكرية.

جدول (٩) القوى الفاعلة التي قدمت في المقالات في سياق معالجة قضية المياه

القوى الفاعلة	التكرارات	%
منظمات دولية	٧٥	٢٠,١٦
خبراء وفنيون ومكاتب استشارية	٦٥	١٧,٤٧
وزراء	٥٦	١٥,٠٥
رؤساء دول	٤٩	١٣,١٧
وسطاء لحل القضايا	٤٥	١٢,١٠
سياسيون ودبلوماسيون	٤٢	١١,٢٩
شركات ومؤسسات وبنوك	١٨	٤,٤٨
قوى سياسية	١٤	٣,٧٦
قوى مجتمعية	٢	٠,٥٤
أخرى	٦	١,٦١
المجموع	٣٧٢	١٠٠,٠

تصدرت المنظمات الدولية القوى الفاعلة الأكثر حضورًا في المقالات في إطار المعالجة، وبعد ذلك بنسب مئوية متقاربة خبراء وفنيون ومكاتب استشارية، ثم وزراء، وعلى رأسهم بالطبع وزراء الخارجية والري والموارد المائية. ثم ترد بعد ذلك كيانات متشعبة، وهى: رؤساء دول، وسطاء لحل قضايا المياه، سياسيون ودبلوماسيون، وشركات ومؤسسات وبنوك، وقوى سياسية وقوى مجتمعية.

ويشير بروز المنظمات الدولية إلى الميل إلى تدويل قضايا المياه، أو طرحها في إطار دولي، كما يُشير من جانب آخر إلى أن قضايا المياه، وديناميات الصراع حولها قدمت في المعالجات بوصفها جزءًا من منظومة العولمة الراهنة.

جدول (١٠) الأطر المرجعية التي يتم توظيفها في سياق معالجة قضية المياه

الأطر المرجعية	التكرارات	%
أرقام وإحصائيات	٦٨	١٨,٦٣
بحوث وتقارير ودراسات علمية	٤٩	١٣,٤٢
أقوال أو قرارات للزعماء والقادة والسياسيين والمفكرين	٤٩	١٣,٤٢
اتفاقات دولية	٤١	١١,٢٣
التاريخ القديم	٣٨	١٠,٤١
التاريخ الحديث أو المعاصر	٣٧	١٠,١٤
مواقف الأطراف الدولية	٢٦	٧,١٢
قرارات دولية	٢٣	٦,٣٠
نتائج عمل وتقارير المكاتب الاستشارية	١٧	٤,٦٦
صحف ووكالات أنباء ووسائل إعلام محلية ودولية	٧	١,٩٢
مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي	٤	١,١٠
كتب ومراجع علمية	٣	٠,٨٢
أخرى	٣	٠,٨٢
المجموع	٣٦٥	١٠٠,٠

تعد الأطر المرجعية التي يتم توظيفها في سياق معالجة قضية المياه، مكونًا كاشفًا لاستراتيجيات تدعيم الحجج الإقناعية في المعالجة، وتكشف النتائج أن الأرقام والإحصائيات حلت في الترتيب الأول، بنسبة ١٨,٦٣%، وفي الترتيب الثاني البحوث والتقارير والدراسات العلمية، والأقوال أو قرارات للزعماء والقادة والسياسيين والمفكرين، بنسبة ١٣,٤٢%، ثم الاتفاقات الدولية، بنسبة ١١,٢٣%، فاستدعاء التاريخ، سواء القديم، أو الحديث والمعاصر، بنسبة ١٠% تقريبًا لكل منهما.

وجاء بعد ذلك لك بنسب مئوية أقل: مواقف الأطراف الدولية، والقرارات الدولية، ونتائج عمل وتقارير المكاتب الاستشارية، ووسائل الإعلام والإنترنت وشبكات التواصل، وأخيرًا الكتب والمراجع العلمية.

ويشير تأمل المرجعيات السابقة إلى ميل المعالجة الصحفية خلال تناول قضية المياه إلى تبني المعالجة العلمية العقلانية الواقعية القائمة على سرد واستدعاء الحقائق والبيانات والمعلومات، أكثر من كونها تميل أو تجنح إلى تبني معالجات غير عقلانية أو عاطفية، أو لا تستند إلى حقائق.

جدول (١١) مسارات البرهنة والأدلة والحجج الإقناعية الموظفة بالمقالات

مسارات البرهنة والأدلة والحجج الإقناعية	التكرارات	%
تقديم أدلة وبراهين	٦٠	١٣,٩٥
الشواهد التاريخية	٥٦	١٣,٠٢
تقديم إحصائيات وأرقام	٥٣	١٢,٣٣
الاستشهاد بمواقف أطراف أخرى	٣٦	٨,٣٧
توجيه أسئلة	٣٥	٨,١٤
إيراد المفارقات السياسية	٣١	٧,٢١
البلاغة والقدرات التعبيرية	٣١	٧,٢١
استخدام النعوت والصفات المسيئة للخصم	٣٠	٦,٩٨
الاستدلال بأحداث ووقائع	٢١	٤,٨٨
عرض وجهات نظر متعددة	٢٠	٤,٦٥
الشخصنة	١٥	٣,٤٩
عرض وجهة نظر واحدة	١٤	٣,٢٦
التلاعب بالألفاظ	١٢	٢,٧٩
استخدام الحكم والأمثال الشعبية	١٠	٢,٣٣
الاستشهاد بنصوص قانونية	٥	١,١٦
أخرى	١	٠,٢٣
المجموع	**٤٣٠**	**١٠٠,٠**

تم أيضًا رصد مجموعة من مسارات البرهنة أو الأدلة والحجج الإقناعية التي تستخدم لتدعيم موقف الكاتب وقدرته على الإقناع بالأطروحات الموجودة في المقال، وكانت مسارات البرهنة الأكثر حضورًا لتدعيم الحجج الإقناعية والأطروحات والآراء الواردة بالمقالات هى: تقديم أدلة وبراهين إقناعية ١٣,٩٥%، واستدعاء الشواهد والأحداث والتفسيرات التاريخية، أو الاستشهاد بالتاريخ بوجه عام ١٣,٠٢%، ثم تقديم الإحصائيات والأرقام ١٢,٣٣%.

وأعقب ذلك مجموعة من مسارات البرهنة التي تم توظيفها بمستوى متوسط من الاهتمام، وتمثلت في: الاستشهاد بمواقف أطراف أخرى، وتوجيه أسئلة، وإيراد المفارقات السياسية، وتوظيف البلاغة والقدرات التعبيرية، واستخدام النعوت والصفات المسيئة للخصم.

ويُلاحظ من النتيجةِ السابقة وجود شبكة واسعة ومُعقدة من الأدلة والحجج الإقناعية التي توظف في المقالات، وتشير الأدلة والحجج المتقدمة في الترتيب إلى أن الغالب على المعالجات هو تبني الحجج العقلانية الموضوعية أكثر من تبني الحجج العاطفية أو اللاعقلانية.

جدول (١٢) النبرة العامة للغة الخطاب في المقال

النبرة العامة بالمقال	التكرارات	%
حيادية	٧٢	٣٩,٣٤
تحذيرية	٤٣	٢٣,٥٠
دفاعية	٢٥	١٣,٦٦
هجومية	٢١	١١,٤٨
مزيج من أكثر من نبرة أو نبرة غير واضحة أو لا يمكن تحديدها	٢٢	١٢,٠٢
المجموع	**١٨٣**	١٠٠,٠

يكشف جدول (١٢) أن النبرة الأوفر حظًا في المقالات هي النبرة الحيادية، بنسبة ٣٩,٣٤%؛ مما يعكس ميلًا إلى عرض القضية من دون انخراط في رأي، سواء بالهجوم أو الدفاع، أعقب ذلك في الترتيب الثاني المقالات التي تتبنى نبرة المعالجة التحذيرية، وذلك بنسبة بلغت ٢٣,٥%، أما الخطابان الهجومي والدفاعي فقد وردا في آخر القائمة، وإن تفوقت نسبة الخطاب الدفاعي، بقيمة ١٣,٦٦% على نبرة الخطاب الهجومي التي بلغت قيمتها ١١,٤٨%.

ويشير نمط المعالجة الدفاعية هنا إلى محاولات القائمين بالاتصال إثبات الحقوق المائية للبلدان العربية، والدفاع عن أحقيتها فيها، ويُلاحظ أيضًا من النتيجة السابقة غَلبة تبني المعالجة التحذيرية على المعالجات التي تتبنى النبرة الهجومية، وقد يشير ذلك إلى ميل المعالجة الصحفية إلى تبني نمط المعالجة العقلانية Rational، أكثر مما تميل إلى تبني نمط المعالجة العاطفية الانفعالية Emotional في طرح قضية المياه.

جدول (١٣) استراتيجيات الإقناع في المقالات

استراتيجيات الإقناع	التكرارات	%
عقلانية	٩٩	٥٤,١٠
عاطفية	٩	٤,٩٢
مزيج بين الاستراتيجيات العقلانية والعاطفية/الوجدانية	٣٠	١٦,٣٩
لم يستخدم استراتيجيات للإقناع بشكل واضح في المقال	٤٥	٢٤,٥٩
المجموع	١٨٣	١٠٠,٠

تأتي النتيجة الواردة بالجدول (١٣) لتؤكد وتدعم النتيجة السابقة؛ حيث كانت الغالبية العظمى من المعالجات تتسم بكونها توظف الاستراتيجيات العقلانية في الإقناع بنسبة ٥٤,١% مقابل نسبة ضئيلة

للغاية اعتمدت على الاستراتيجيات العاطفية للإقناع لم تتعد ٤,٩٢%، فيما جاءت المعالجات التي تجمع بين الاستراتيجيات العقلانية والعاطفية بنسبة ضعيفة أيضًا بلغت ٢٤,٥٩%.

وبالتالي؛ فإن الغالب على المعالجة الصحفية للمقالات بشأن قضايا المياه هو التناول العلمي العقلاني، وقد يزودنا ذلك بوجه من وجوه المقارنة بين الإعلام المؤسسي ووسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بتناول قضايا المياه؛ حيث تختلف النتيجة الحالية مع دراستي Ragain (2009)، وYuan and Gascó (2018)، حيث أشير فيهما إلى أنَّ ما ينشره الجمهور من تعليقات على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في أوقات أزمات المياه يُعبر في النسبة الأكبر منه عن الخوف من الأزمة، واحتمالات تفاقمها أو التعبير عن الغضب، وهى كلها استجابات عاطفية تجاه الأزمة أكثر من كونها استجابات عقلانية.

جدول (١٤) اتجاهات الكتاب نحو الأدوار والتحركات والقرارات العربية فيما يخص قضايا المياه

اتجاهات الكتاب	التكرارات	%
مؤيد	٤٢	٢٢,٩٥
معارض	٣٠	١٦,٣٩
محايد	٥٠	٢٧,٣٢
غير واضح	٦١	٣٣,٣٣
المجموع	١٨٣	١٠٠,٠

رصد البحث أيضًا اتجاهات الكتاب نحو الأدوار والتحركات والقرارات العربية فيما يخص قضايا المياه. وتبين من تحليل تلك الاتجاهات أن الاتجاه الأكثر بروزًا في المقالات هو الاتجاه المحايد، فيما تقاربت معدلات توظيف الاتجاهين المعارض والمؤيد، مع بروز طفيف للاتجاه المؤيد لتلك القرارات والتحركات، فبلغت النسبة في حالة التأييد ٢٢,٩٥%، وبلغت في حالة المعارضة ١٦,٣٩%.

جدول (١٥) مدى التوازن في طرح قضية المياه

مدى التوازن في طرح الأفكار والقضايا	التكرارات	%
يعرض وجهة نظر واحدة	٦١	٣٣,٣٣
يعرض وجهات نظر متعددة	٧١	٣٨,٣٠
لا يعرض أي وجهة نظر	٥١	٢٧,٨٧
المجموع	١٨٣	١٠٠,٠

كان الملمح الأبرز فيما يتعلق بمدى التوازن في طرح الأفكار والقضايا توزع المقالات ما بين عرض وجهة نظر واحدة ٣٣,٣٣%، والحرص على تقديم وجهات نظر متعددة ٣٨,٨%؛ حيث يتضح الارتفاع الطفيف للمعالجات التي تقوم على تقديم الأطروحات من وجهات نظر متعددة، مع ضرورة ملاحظة أن المواد محل التحليل هي في الأساس مواد للرأي، تقوم على طرح رأي الكاتب، وعرض وجهة

نظره، مع الأخذ في الاعتبار أن عرض وجهات نظر متعددة في المقال يضفي قدرًا من المصداقية على الكتابة.

مناقشة النتائج

قدم البحث الراهن محاولة لتحليل أطر معالجة عينة من مقالات الصحف العربية لقضايا المياه في ضوء نظرية الصراع؛ للكشف عن مدى ميل المعالجة إلى تبني الأطر المعبرة عن الآليات الصراعية، أو بالمقابل، تبني الأطر المعبرة عن الآليات التكيفية – التوافقية.

وكشف تحليل الأطر عن أنَّ أكثر الأطر بروزًا في العينة هو إطار الصراع، كما تبين أن ما يقرب من ٦٠% من عينة المقالات تضمنت طرح آلية ما من آليات الصراع على الموارد المائية، سواء على مستوى طرح الآليات الصراعية فقط، أو الإشارة إلى الآليتين الصراعية والتكيفية – التوافقية مجتمعتين.

وتشير النتائج السابقة إلى شُعور القائمين بالاتصال بالمقالات بوجود أزمة أو مشكلة مائية حقيقية، لها آثار وتداعيات تستلزم التحذير منها، كما تُشير إلى وجود تخوفات بشأن قضية المياه لدى القائمين بالاتصال يحاولون نقلها للرأي العام وصانع القرار؛ وبالتالي فإن الغالب على الوعي العام لدى كتاب المقالات بشأن الموارد المائية في البلدان العربية هو تبني فكر الأزمة الذي ينذر بحدوث صراع على المياه، وتأتي تلك النتيجة متفقة مع ذهبت إليه دراسة (Yuan and Gascó 2018) التي أشارت إلى أن الأفراد في أوقات أزمات المياه يهتمون في ما ينشرون خلال الأزمة بطرح حلول للأزمة، ربما من منطلق الشعور بالمسئولية، أو تعبيرًا عن مخاوفهم من تداعيات الأزمة.

وتشير النتائج أيضًا إلى أنَّ إدراك كتاب المقالات بالصحافة العربية لقضية المياه هو أنها تتجه نحو أزمة متصاعدة تنذر بصراعٍ على الموارد المائية، وهو غالبًا صراع مع أطراف أخرى غير عربية، ربما تمتلك المنابع المائية أو متشاطئة معها، وتحديدًا إثيوبيا في حالة مصر والسودان، وتركيا في حالة العراق.

وقد تَبيَّن أيضًا من النتائج أنَّ الإشارة إلى الآليات التكيفية – التوافقية حَلت في ترتيبٍ أعلى بنسبة طفيفة من نظيرتها الآليات الصراعية. وعلى مستوى تحليل طبيعة الآليات التوافقية المطروحة أو المقترحة في إطار المقالات للتعامل مع قضايا المياه، تبيَّن من النتائج أن التفاوض هو الآلية الأبرز من حيث نسبة الإشارة إليها، ثم بفارق ملحوظ الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج الكسب المتبادل، فآلية تعظيم فرص التعاون.

أما على صعيد الآليات الصراعية المطروحة في المقالات، بينت نتائج التحليل تصدر الإشارة إلى استخدام الخيارات كافة في الدفاع عن موارد المياه، في إشارة ضمنية إلى إمكانية استخدام القوة، وتصعيد الصراع، فالإشارة إلى الدفاع عن الأمن المائي بالقوة بشكل صريح، وأخيرًا، وبفارق كمي كبير، جاءت آلية وقف التعاون بين الدول.

وكانت النبرة الأوفر حظًا في المقالات هي النبرة الحيادية، وبعد ذلك في الترتيب الثاني المقالات التي تتبنى نبرة الخطاب التحذيري، وكان مجمل مسارات البرهنة التي تم رصدها خلال البحث يشير إلى جنوح المعالجة الصحفية إلى الطرح الواقعي العقلاني المعلوماتي، القائم على توظيف الحجج والبراهين العقلية، أكثر من الجنوح إلى استراتيجيات الإقناع العاطفية أو القائمة على مخاطبة الجوانب الوجدانية.

ويتضح من تحليل المعالجات بوجه عام، أنَّ المقالات كانت تتبنى نبرةً تحذيرية، تقوم على الحديث عن مهددات الأمن المائي العربي والموارد المائية، وتتمثل تلك التهديدات تحديدًا في دول المنابع المائية أو المتشاطئة مائيًا مع الدول العربية، وأشارت النتائج إلى تبني نمط المعالجة التحذيرية بصورة تتفوق على المعالجات التي تتبنى نبرة المعالجة الهجومية.

ويشير ذلك إلى ميل المعالجة الصحفية في المقالات إلى تبني المعالجة العقلانية Rational، أكثر مما تميل إلى تبني نمط المعالجة العاطفية الانفعالية Emotional في طرح قضايا المياه.

وكانت المعالجات ذات النبرة التحذيرية في المقالات تميل إلى الحديث عن التحذير من العواقب، ومن ممارسات الأطراف الأخرى غير العربية في الشأن المائي، أو تحذر من تصاعد حدة الصراع، أو تفاقم الأزمة، أو نشوب صراع عنيف على المياه؛ وبالتالي فقد ركز جانبٌ كبيرٌ من مضمون المقالات على التحذير، الذي وصل أحيانًا إلى مستوى التهديد للكيانات التي قد تتلاعب أو تضر بالأمن المائي العربي، عبر التأكيد أنَّ ذلك قد يؤدي إلى نشوب الصراعات المسلحة حول المياه.

وربما تأتي التحذيرات صريحة واضحة في سياق الحديث عن الصراعات العسكرية المسلحة، أو ترد التحذيرات لأطراف الأزمة بشكل ضمني خفي عبر عدة آليات، من بينها على سبيل المثال تأكيد أهمية المياه للدول العربية، وأنها قضية وجودية وحيوية لوجود وبقاء الدولة، أو التركيز على التحذير من العواقب ومن ممارسات الأطراف الأخرى غير العربية، أو تصوير وتجسيد حجم الأضرار التي قد تتعرض لها الدول العربية نتيجة الإضرار بمصالحها ومواردها المائية.

وعلى مستوى الآليات الصراعية أيضًا، لوحظ أن المعالجات كانت تطرح كل الاحتمالات، مع ترجيح فكرة التوافق على فكرة الصراع، والإشارة إلى احتمال نشوب صراع على المياه، وأنَّه إذا فُرض على الدول العربية الصراع من أجل حقوقها المائية، فسوف تتجه إليه بوصفه خيارا حتميا للحفاظ على مواردها وحقوقها المائية، مع التأكيد أنَّ الكاتب يفضل فكرة التوافق على فكرة الصراع على الموارد المائية.

ويمكن تفسير الاتجاه إلى تغليب فكرة التوافق على فكرة الصراع في المعالجة بعدد من الشروط والعوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية والمائية والجغرافية والاتصالية التي تدفع في الوقت الراهن إلى تغليب التوافق أكثر مما تدفع نحو الاتجاه إلى الإشارة إلى تصعيد الصراعات.

ويمكن في النهاية الوصول إلى استنتاج علمي أساسي، وهو أن مجمل المعالجة الصحفية في مقالات الرأي بالصحافة العربية في الشأن المائي تأثر بالظروف والسياقات المحيطة، فإذا كانت الظروف والسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنذر باندلاع صراع سياسي على نحو ما، فإن مستوى اعتقاد القائمين بالاتصال بوجود تصعيد للصراع يرتفع، ومع تصاعد فكرة الصراع تتحول المواد المكتوبة بعد ذلك إلى آلية أو أداة من أدوات الصراع، وربما التصعيد السياسي، خاصة إذا ما كانت هناك ضبابية أو عدم يقين أو عدم إتاحة للمعلومات حول الأدوار والقرارات والتحركات الرسمية.

وفي المقابل، فإنه إذا كان السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي يدعم التهدئة وتبني الآليات التكيفية – التوافقية، وتخفيض حدة الصراع، ستتجه المعالجات إلى إعادة إنتاج السياقات ذاتها، ويكون مضمون المقالات أكثر ميلًا للطرح التكيفي – التوافقي بصورة تفوق الطرح الصراعي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حسن والرفاعي (٢٠٢١) التي تشير إلى أنَّ المعالجات الإعلامية لأزمات المياه عادة ما تأتي مرتبطة بالمساعي السياسية والدبلوماسية لاحتواء أزمات المياه، وأن أطر المعالجة لقضايا المياه تأتي في سياق الأطر التي تتبناها الدولة أو تعكس الموقف الرسمي من القضية.

وتأسيسًا على النتائج السابقة، خلص البحث إلى تقديم تصور علمي لتفسير توجه المعالجة الصحفية نحو التصعيد في اتجاه الصراع أو في المقابل تبني الأطر التكيفية – التوافقية.

والشكل الآتي يقدم تصورًا مقترحًا لتفسير توجه المعالجة الصحفية نحو التصعيد في اتجاه الصراع، أو تبني الأطر التكيفية – التوافقية، ويشير هذا التصور إلى السياقات المختلفة التي تحيط بعملية إنتاج المعالجة الصحفية. وتتشكل هذه السياقات من:

سياق الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، وسياق الإطار الشرعي والقانوني والتاريخي لقضية المياه، والسياقات الخاصة بإدارة الموارد المائية والاستجابة للتحديات المائية، والسياقات السياسية المتعلقة بتعارض المصالح وديناميات الصراع، وأخيرًا النظام الاتصالي وسمات الوسيلة الحاملة للرسالة.

وتتضافر هذه السياقات وتنتج أحد احتمالين:

١. سياقات وعوامل تدفع في اتجاه تصعيد الصراع على المياه [التهديدات – ندرة المياه]

٢. سياقات وعوامل تدفع في اتجاه تهدئة الصراع على المياه [عوامل تكيفية – توافقية]

ويؤدي السياق ١ إلى تبني القائم بالاتصال وأطراف الصراع تصورات ومعتقدات تشير إلى أن الوضع يتجه نحو تصعيد الصراع، ويؤدي السياق ٢ إلى تبني تصورات ومعتقدات تشير إلى أن الوضع يتجه نحو التهدئة وعدم التصعيد.

ويؤدي ذلك على مستوى المعالجة الصحفية إلى تبني أحد احتمالين:

- تبني معالجات تتجه نحو تصعيد الصراع أو قبوله أو التحذير منه وتبني الأطر الصراعية والتحدث عن آليات الصراع.
- تبني معالجات تتجه نحو تخفيف الصراع والتوتر، والميل إلى التهدئة عبر طرح الأطر والآليات التكيفية – التوافقية.

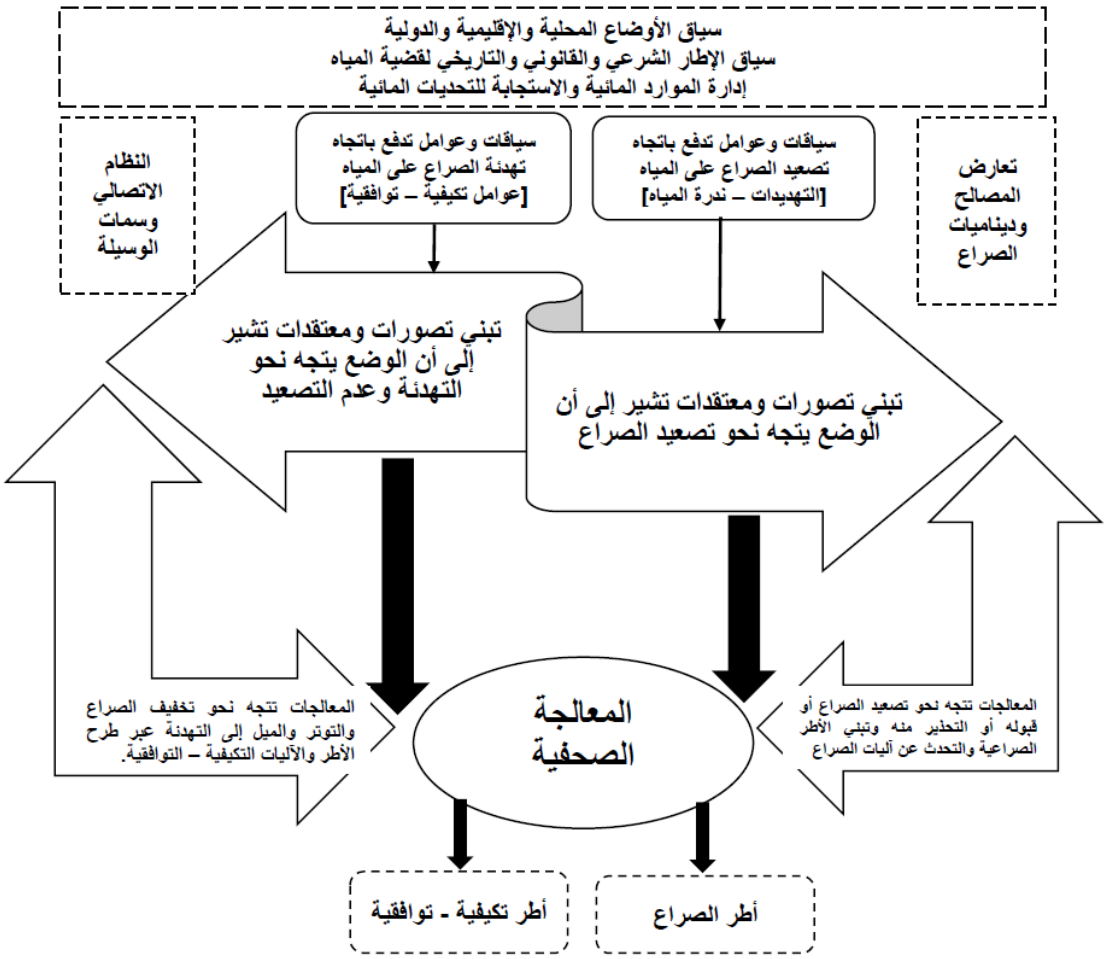

شكل (١)

تصور علمي مقترح لتفسير توجه المعالجة الصحفية نحو التصعيد في اتجاه الصراع أو تبني الأطر التكيفية ـ التوافقية

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

أبو الرجال، نجوى إبراهيم جمعة. ٢٠١٦. "*المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل بالقنوات الفضائية المصرية وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الأفريقية*"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، مصر.

الجزائري، حسين قادم. ٢٠٠٨. "*النزاعات الدولية دراسة وتحليل*"، عمان، دار الكتاب الثقافي.

حسن، محمد عثمان، وأحمد محمد الرفاعي. ٢٠٢١. "التناول الصحفي لقضية سد النهضة في الكاريكاتير في المواقع الإخبارية المصرية". *المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري*، عدد (٢)، مايو، ٣٠٤ – ٣٣٠.

دليو، فضيل. ٢٠١٤. "معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية". *مجلة العلوم الاجتماعية* ٨٣، عدد (١٩)، (ديسمبر).

ضيف، الأزهر، وجميلة زيدان. ٢٠١٦. نقد نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، عدد (٢٠)، (ديسمبر): ١٨٨ – ١٩٦.

طعيمة، رشدى أحمد. ٢٠٠٤. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته. القاهرة، دار الفكر العربي.

عبد الحميد، محمد. ٢٠١٥. البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. ط٥، القاهرة: عالم الكتب.

علاية، موسى. ٢٠٢٠. مفاتيح نظرية في علم الصراعات وبناء الدول الصراعية. صنعاء: مركز الحوكمة وبناء السلام.

المصلحي. ٢٠٢١. التعريف بالصراع الدولي: مراحله وأساليب إدارته". *آفاق سياسية*. عدد(٧١): ١١ـ١٧.

المغربي، سهى محمود. ٢٠١٣. "*معالجة الصحف اليومية الأردنية لأزمة المياه: دراسة تحليلية*". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك: كلية الإعلام – الأردن.

منصور، نضال. ٢٠٢٠. *واقع الإعلام الأردني في تغطية قضايا المياه وتحدياته: دراسة استطلاعية*. عمان – الأردن: مركز حماية وحرية الصحفيين.

النجار، عبد الهادي أحمد. ٢٠١٧. "دور المواقع الصحفية المصرية في معالجة قضية سد النهضة الإثيوبي وانعكاساتها على تشكيل اتجاهات القراء نحوها". *مجلة كلية الآداب*. جامعة المنصورة، عدد (٣٠)، (يناير).

يوسف، محمد محمود. ٢٠١١. حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية، وكالة نبأ والشبكة العربية العالمية، متاح على الإنترنت:

www.globalarabnetwork.com.

يونسي، صبرينة. ٢٠١٧. "المعضلة المائية في الوطن العربي". مجلة العلوم الاقتصادية ١٨، العدد ١: ١٦٤ – ١٨٠.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Abd El Mooty, Mohamed, Rawya Kansoh, and Ahmed Abdulhadi. 2016. "Challenges of Water Resources in Iraq". *Journal of Wastewater Treatment & Analysis* 07 (04).

An, Seon-Kyoung, and Karla K. Gower. 2009. "How Do the News Media Frame Crises? A Content Analysis of Crisis News Coverage." *Public Relations Review* 35 (2): 107-112.

Bernauer, Thomas, Tobias Böhmelt, Halvard Buhaug, Nils Petter Gleditsch, Theresa Tribaldos, Eivind Berg Weibust, and Gerdis Wischnath. 2012. "Water-Related Intrastate Conflict and Cooperation (WARICC): A New Event Dataset." *International Interactions* 38 (4): 529-545.

Biswas, Asit K., and Cecilia Tortajada. 2019. "Water Crisis and Water Wars: Myths and Realities." *International Journal of Water Resources Development* 35 (5): 727-731.

Borgomeo, Edoardo, Anders Jägerskog, Esha Zaveri, Jason Russ, Amjad Khan, and Richard Damania. 2021. *Ebb and Flow*, Volume 2: Water in the Shadow of Conflict in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

Brahm, Eric. 2003. "Conflict Stages." In *Beyond Intractability*, edited by Guy Burgess and Heidi Burgess. Conflict Information Consortium, University of Colorado, Boulder. September 2003.

http://www.beyondintractability.org/essay/conflict-stages

Covello, Vincent, Kathy Clayton, and Scott Minamyer. 2007. *Effective Risk and Crisis Communication During Water Security Emergencies*. Cincinnati, OH: National Homeland Security Research Center, Office of Research and Development, U.S. Environmental Protection Agency.

Driedger, S. Michelle, 2008. "Creating Shared Realities Through Communication: Exploring the Agenda-Building Role of The Media and Its Sources in the E. Coli Contamination of a Canadian Public Drinking Water Supply." *Journal of Risk Research* 11 (1): 23-40.

El Gayar, Attia, and Younes Hamed. 2017. "Climate Change and Water Resources Management in Arab Countries." In *Euro-Mediterranean Conference for Environmental Integration*, pp. 89-91. Springer, Cham.

Fischhendler, Itay, Galit Cohen-Blankshtain, Yoav Shuali, and Max Boykoff. 2013. "Communicating Mega-Projects in The Face of Uncertainties: Israeli Mass Media Treatment of The Dead Sea Water Canal." *Public Understanding of Science* 24 (7): 794-810.

Fung, Timothy K. F., Dominique Brossard, and Isabella Ng. 2011. "There is Water Everywhere: How News Framing Amplifies the Effect of

Ecological Worldviews on Preference for Flooding Protection Policy." *Mass Communication and Society* 14 (5): 553-577.

Goodwin, Daniel, Marie Raffin, Paul Jeffrey, and Heather M. Smith. 2017. "Evaluating Media Framing and Public Reactions in the Context of a Water Reuse Proposal". *International Journal of Water Resources Development* 34 (6): 848-868.

Hadadin, Nidal, Maher Qaqish, Emad Akawwi, and Ahmed Bdour. 2010. "Water Shortage in Jordan — Sustainable Solutions." *Desalination* 250 (1): 197-202.

Hirshleifer, Jack. 2001. *The Dark Side of The Force: Economic Foundations of Conflict Theory*. Cambridge (UK): Cambridge University Press.

Hussein, Hussam, Alberto Natta, Abed Al Kareem Yehya, and Baha Hamadna. 2020. "Syrian Refugees, Water Scarcity, and Dynamic Policies: How do the New Refugee Discourses Impact Water Governance Debates in Lebanon and Jordan?" *Water* 12 (2): 325.

Lam, Steven, Ashlee Cunsolo, Alexandra Sawatzky, James Ford, and Sherilee L. Harper. 2017. "How Does The Media Portray Drinking Water Security In Indigenous Communities in Canada? An Analysis of Canadian Newspaper Coverage From 2000-2015." *BMC Public Health* 17 (1).

Odijk, Daan, Björn Burscher, Rens Vliegenthart, and Maarten de Rijke. 2013. "Automatic Thematic Content Analysis: Finding Frames in News." *In International Conference on Social Informatics*, pp. 333-345. Springer, Cham.

Ragain, Lisa. 2009. "Risk Communication and Media Coverage of Emerging Contaminants." *Journal American Water Works Association* 101, no. 5: 100-105.

Stetter, Stephan, Eva Herschinger, Thomas Teichler, and Mathias Albert. "Conflicts about Water: Securitizations in a Global Context." Cooperation and Conflict 46, no. 4 (2011): 441-459.

Wheater, Howard S. 2019. "Delivering Water Security in a Changing World." *The UNESCO courier*, no. 1: 56-58.

World Bank. 2018. "Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa." *MENA Development Report*. Washington, DC: World Bank.

WWAP. 2001. "Water Security: A Preliminary Assessment of Policy Progress Since Rio." In *International Conference on Freshwater*, Bonn, December 2001.

Yuan, Qianli, and Mila Gascó. 2018. "Citizens' Use of Microblogging and Government Communication During Emergencies: A Case Study on Water Contamination in Shanghai." *First Monday.*